عملا بالاصل وان جاز الاخذ منه كغيره من الانفال لان ملك مال الغير متوقف
على اذنه وهو مفقود وانما الموجود الاذن في اخذه وهذا هو الذي اشار
اليه المصنف بقوله لزم من قوله اشتراط اذن الامام ومحل ملكه حال الغيبة بالاحياء
كاحياء الارض وان كان للامام رفع يده بعد ظهوره لانه من توابع الارض
فلربه حكمها ومن ثم ملكه محيي للارض لو ظهر فيها كما سيأتي قوله ولو كان الى جانب
الملح ارض موات اذا حفر بها بيرا وسبق اليها الماء صار ملحا ملكها بالاحياء الاخره
اذا كان بقرب الملح ارض موات لو حفرت وسبق اليها الماء صار ملحا فليست
من المعادن الظاهرة لان المقصود فيها الانتظهر الا بالعمل فانها حكم الارض
الموات فمن احياها وحفرها وساق اليها الماء ظهر الملح ملكها كما لو احيا مواتا
وللامام اقطاعها سيته كما لو ان يقطع الارض الموات وهذا مما لا خلاف فيه
والمعادن الباطنة التي لا تظهر الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والنحاس
فمن تملك بالاحياء الخ القسم الثاني من المعادن الباطنة وهي لا تظهر جوهرها
الا بالعمل والمعالجة كالذهب والفضة والفيروزج والياقوت والرصاص
النحاس والحديد وسائر الجواهر المنبوثة في طبقات الارض سواء كانت موجوده
في ظاهر بحيث لا يتوقف الشروع فيها على حفر شيء من الارض خارج عنها ام في
باطنها لكن القسم الاول لحقها في حكم المعادن الظاهرة فقول المطلق تملك بالحياء
وكذا الظاهر بعض الجواهر الباطنة كقطعة ذهب او مجر فيروزج بالسيل فانه
يلحق بالظاهرة والاول منها يملك بالاحياء وهو الحفر والعمل فيه بقصد التملك
الى ان يبلغ نيله ومثل ظهوره بكون العمل محرابا فيه او لوحا ملكا كما لو حفر بئرا
في الموات على قصد التملك فانه اذا وصل الى الماء ملكه والا فلا فاذا اتسع الحفر
ولم يوجد المطلوب الا في بعض جهاته لم يقتض الملك على محله بل كما يملك بملك

ما

ما حواليه مما يليق بحريمه وهو قدر ما يقف فيه الاعوان والدواب ومن جاوز
ذلك وحفر لم يمنع وان وصل الى العرق ويجوز للامام اقطاع هذا النوع
من المعدن كالموات لانه في معناه ولعموم ولايته ولو قلنا انه يملكه فاولى
بالجواب لما تقدم من ان البئر صح ارادا وقطاع ملح مارد او قطعة فلما قيل له
انه كالماء العد امتنع منه بدل على ان الباطن يجوز اقطاعه وحينئذ لا يبلغ
العامل في هذا المعدن حد الاحياء فقد قلنا انه يفيد التحجير ومنع الغير
من العمل فان استمر عليه فذاك وان اهمل لم يسقط حقه لكن يخيره الامام
بين الاكمال ورفع يده عنه فان طلبه منه الامهال اجله بحسب ما يقتضيه رايه
ثم الزمه احد الامرين حتما قوله ولو احيا ارضا فظهر فيها معدن ملكه تبعا لانه
من اجزايها المراد بالمعدن الظاهر هنا هو الباطن بعينه كما يرشد اليه
التعليل بكونه من اجزايها فيملك باحيايها كما يملك جميع اجزايها ولتوقف
على الاحياء كالارض ولا فرق بين ان يعلم به حين احيايها وعدمه وهذا بخلاف
ما لو احيا ارضا فوجد فيها كنزا فانه لا يملكه باحياء الارض كالمعدن الظاهر
لانه مودع فيها لا يتوقف على الاحياء لكن ان كان ركازا اثر الاسلام عليه
جاز تملكه كما يتملك المعادن الظاهرة بالحيازة بعد اخراج خمسه والا كان لقطة
قوله واما الماء فمن حفر بئرا في ملكه او مباح ليملكها فقد اختص بها كالمحيي فاذا
بلغ الماء فقد ملك البئر والماء الى قوله في حوضه او مصنعه الماء اصله الاباحة
يعرض له الملك وتحقق باءين متفق على وجه العموم ومختلف فيه كذلك
فالاول ما احرز من المباح في انيته او مصنع او نحوها وهذا محقق يجوز به
اجماعا وليس لاحد التصرف فيه الا باذنه ويجوز له التصرف بانواع التصرفات
في حبس وبيع وغيرها كغيره من الاملاك والثاني قسمان احدهما ما خرج ض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)